

Distr.: General
24 December 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٢٣

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تالبوت (غيانا)

لاحقا: السيد إسلام (نائب الرئيس) (بنغلاديش)

المحتويات

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة:

- (أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛
- (ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث؛
- (د) حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة؛
- (هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



- (و) اتفاقية التنوع البيولوجي؛
- (ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة؛
- (ح) الانسجام مع الطبيعة؛
- (ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

ل دوغلاس، رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس،
والسيد جان - بول آدم، وزير خارجية سيشيل.

١ - السيد سيث (مدير شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، في ريو دي جانيرو، البرازيل، أسفر عن مجموعة طموحة من الالتزامات التي يجب أن تتبعها نتائج ملموسة. وأعرب عن أمله في أن تتفق الوفود في وقت قريب على تشكيل فريق عامل مفتوح باب العضوية معني بأهداف التنمية المستدامة. وقد وجهت الأمانة العامة استبياناً بشأن هذا الموضوع إلى جميع الدول الأعضاء، ومددت مهلة استلام الردود حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وستقوم الأمانة العامة، بموجب الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، بإعداد مدخلات للفريق العامل، الذي سيتلقى الدعم من فريق تقديم المساعدة التقنية المشترك بين الوكالات، التابع للأمم المتحدة، الذي اشتركت في تشكيله إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢ - وقد أسست الوثيقة الختامية منتدى سياسيا حكوميا دوليا عالميا رفيع المستوى معنيا بالسياسات، ومن المقرر أن يجتمع في بداية الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، وأن يستعاض به في نهاية المطاف عن لجنة التنمية المستدامة. ودعت الوثيقة الجمعية العامة إلى بدء عملية تفاوض مفتوحة وشفافة وشاملة لتحديد شكل المنتدى وجوانبه التنظيمية. وينبغي أن يفسح المجتمع الدولي المجال لجميع المجموعات الرئيسية للمشاركة وتبادل الخبرات الوطنية وتعزيز الشرائح التي تربط العلوم بالسياسات. وقال السيد سيث إنه نما إلى علمه أن رئيس الجمعية العامة سيعين ميسرين للعملية.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٢٠ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة

(A/67/341)

- (أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (A/67/206 و A/67/348 و A/CONF.216/16)؛
- (ب) متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/67/218 و A/67/278 و A/67/313)؛
- (ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/67/335)
- (د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة
- (هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
- (و) اتفاقية التنوع البيولوجي (A/67/295)
- (ز) تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة (A/67/25)
- (ح) الانسجام مع الطبيعة (A/67/317)
- (ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (A/67/175 و A/67/314 و A/67/318)
- عرضت رسائل بالفيديو عن التحديات الماثلة أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية من السيد دينزيل

الدعم فريق خبراء، من أجل صياغة التفاصيل المؤسسية، وذلك بهدف إنشاء آلية عاملة لتيسير التكنولوجيا. وتقع مسؤولية اتخاذ قرار بشأن المضي قدماً على عاتق الدول الأعضاء.

٨ - وعرض المتحدث، في إطار البند الفرعي (ب)، تقرير الأمين العام عن استعراض الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/66/218)، الذي استرعى الانتباه إلى مجالات التحسين الممكنة، وبخاصة تعزيز دور الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وتقرير الأمين العام عن تقديم توصيات محددة لتعزيز تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/66/278)؛ وتقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة للمستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة (A/67/313)؛ وعرض، في إطار البند الفرعي (ج)، تقرير الأمين العام عن الانسجام مع الطبيعة (A/67/317)؛ وفي إطار البند الفرعي (ط)، تقرير الأمين العام عن السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (A/67/314)، وتقرير الأمين العام عن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (A/67/318).

٩ - **السيدة والستروم** (الأمين العام المساعد لشؤون الحد من أخطار الكوارث والممثل الخاص للأمين العام لتنفيذ إطار عمل هيوغو): تحدثت عن طريق الاتصال بالفيديو من جنيف، عرضت، في إطار البند الفرعي (ج)، تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/67/335) وسلطت الضوء على النقاط البارزة فيه. وتضمن التقرير معلومات مستكملة عن التعاون الدولي للتخفيف من تأثير ظاهرة النينو/النينو. وقد أبرز إعصار ساندي مجددا القضايا المطروحة منذ هوبه. فقد حدثت

٣ - وأضاف أن الوثيقة الختامية اعترفت بأهمية الاقتصاد الأخضر وقررت تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتطويره. وتعمل الأمانة العامة على إعداد مجموعة من الأدوات وأفضل الممارسات ومنهجيات التقييم للمساعدة على دفع عجلة الاقتصاد الأخضر. وهي تتعاون بشكل وثيق مع جميع الأطراف المؤثرة لتطوير منبر للمعارف الأثرية للدول الأعضاء والأطراف الفاعلة الرئيسية الأخرى.

٤ - وطلبت الوثيقة الختامية إلى اللجنة الإحصائية بدء برنامج عمل من أجل وضع تدابير أوسع نطاقاً لتحقيق التقدم بغرض تكملة الناتج المحلي الإجمالي. وأعرب عن اعتقاده بأن اللجنة الإحصائية ستدرس هذا الطلب في دورتها المقبلة، المقرر عقدها في شباط/فبراير ٢٠١٣.

٥ - وقد اعتمدت الوثيقة الختامية الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة (A/Conf.216/5)، المرفق). وأعرب المتحدث عن ثقته في أن اللجنة ستضع في اعتبارها، وهي تبت في كيفية تفعيل الإطار، أهمية جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٦ - وأخيراً، أعرب عن استعداد الأمانة العامة لدعم اللجنة الحكومية الدولية التي ستبدأ الانعقاد من أجل تقديم مقترحات خيارات بشأن وضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية.

٧ - وعرض السيد سيث، في إطار البند الفرعي (أ)، تقرير الأمين العام عن الخيارات المتاحة لإنشاء آلية تيسير تساعد على تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً ونقلها ونشرها (A/67/348)، المقدم عملاً بمتطلبات الوثيقة الختامية، والذي اشتمل على استعراض للمقترحات المقدمة من ٢٢ منظمة وهيئة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وأوصى التقرير بإنشاء فريق عامل تحضيرى حكومي دولي، توفر له الخدمات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ويقدم له

هيوغو. وقد وفرت الدول الأعضاء دعماً حيويًا لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وقدم عدد كبير منها تقارير عن التقدم الذي أحرزته في تنفيذ إطار عمل هيوغو. ومن الواضح أن نموذج التنمية الحالي غير مناسب، وينبغي اتخاذ تدابير عملية ومجربة لإدماج الحد من المخاطر في خطط التنمية المستدامة.

١٣ - السيد فيريرا دي سوزا دياس (الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي): تحدث عن طريق الاتصال بالفيديو، وعرض، في إطار البند الفرعي (و)، تقريره عن عمل مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المدرج في الفصل الثالث من الوثيقة A/67/295، وقدم للجنة إحاطة بشأن نتائج الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، الذي انعقد بعد تقديم التقرير.

١٤ - وقد انعقد الاجتماع في الفترة من ٨ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، في حيدر أباد بالهند، وتركز اهتمامه على التدابير العملية والدعم المالي للبلدان من أجل تنفيذ الخطط الوطنية للتنوع البيولوجي، بغرض تلبية متطلبات الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ووافقت البلدان المتقدمة النمو على مضاعفة التمويل لدعم الجهود المبذولة في البلدان النامية لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي المتفق عليها دولياً والأهداف الرئيسية للخطة الاستراتيجية. واستخدمت البلدان المتقدمة النمو رقماً قاعدياً متوسط الإنفاق السنوي الوطني على التنوع البيولوجي بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، لتحديد التزامها بمضاعفة التدفقات المالية الدولية المتصلة بالتنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٥. وحدد الاجتماع ضمن أهدافه زيادة عدد البلدان التي تدمج التنوع البيولوجي في خططها الإنمائية الوطنية وتعد خططاً مالية وطنية للتنوع البيولوجي. ووافقت جميع الدول الأطراف على زيادة النفقات المحلية من أجل حماية التنوع البيولوجي خلال الفترة

زيادة مثيرة للانزعاج في أعداد الناس المتأثرين بالكوارث والخسائر الاقتصادية المرتبطة بها على نطاق العالم. وتشهد البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط أعلى معدلات في تسارع ازدياد المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات العامة والخاصة معاً. وسُتستثمر خلال العقود التالية تريليونات الدولارات في الهياكل الأساسية، وبخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وستكون طبيعة تلك الاستثمارات وأماكنها ذات أهمية حاسمة.

١٥ - وجعل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة مسألة الحد من المخاطر عنصراً أساسياً في الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، مما يؤكد ضرورة وجود إطار شامل وعملي المنحى للحد من مخاطر الكوارث. ويعمل المجتمع الدولي على تنسيق نهجه، وستُعقد سلسلة من المناسبات من أجل تيسير تلك العملية.

١٦ - وأوصى التقرير، في جملة أمور، بأن تُجري الدول الأعضاء مشاورات تضم أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد الوطني، بغرض استخلاص الدروس المستفادة في مجالات إدارة أخطار الكوارث وكفالة عمليات التخطيط والاستثمار الإنمائية، وأن تتبادل تلك الدروس في الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، في عام ٢٠١٣؛ وأن تتبادل، في دورة المنتدى لعام ٢٠١٣، المعلومات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في الدورات السابقة للمنتدى؛ وأن تقوم بإنشاء وتطوير قواعد بيانات وطنية للخسائر الناجمة عن الكوارث، ونظم لإعداد الخرائط التي تحدّد مواقع أخطار الكوارث، ونظم للرصد المالي، دعماً لعمليات اتخاذ القرار على جميع المستويات.

١٧ - وينبغي أن يستفيد المجتمع الدولي في عمله المستقبلي من ثروة المعارف والدروس المستخلصة من تنفيذ إطار عمل

بإجراء مزيد من البحوث بشأن الآثار الضارة بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي التي يحتمل أن تسببها الضوضاء المغمورة الناتجة عن السفن، وأعربت عن قلقها حيال الآثار الضارة للقمامة البحرية. واعترف الاجتماع بالتأثير المتنامي على الشعاب المرجانية بسبب تغير المناخ، الذي يتطلب استثمارا كبيرا. وحث الاجتماع وكالات إدارة مصائد الأسماك على الاضطلاع بدور أقوى في معالجة آثار الصيد على التنوع البيولوجي.

١٧ - ووفرت الأطراف الإرشاد الخاص بالتجهيزات المتعلقة ببدء نفاذ بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. واتفقت على ضرورة عقد اجتماع ثالث للجنة الحكومية الدولية المعنية ببروتوكول ناغويا خلال العامين التاليين. وقد وقعت نسبة ٩٢ من الأطراف في الاتفاقية على البروتوكول حتى الآن، بينما صدقت عليه نسبة ٨ في المائة؛ وحث المتحدث جميع الأطراف على التصديق على البروتوكول في أقرب وقت ممكن.

١٨ - واعتمد الاجتماع عددا من القرارات الأخرى المتعلقة بالمناطق المحمية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وبالتدابير الرامية إلى الترويج للهدف ١٥ من أهداف آيتشي. ودعا إلى تعزيز التعاون بين الاتفاقية ومبادرات الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ. وطلب إلى المنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية المساهمة في عمليات تقييم تنفيذ أهداف آيتشي. وأخيرا، اعتمد المشاركون في الاجتماع، في اجتماع قمة مواز، إعلان حيدر أباد بشأن الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية الأخرى المعنية بالتنوع البيولوجي.

نفسها. وسيجري استعراض تلك الأهداف والتقدم المحرز في تنفيذها، في الاجتماع التالي لمؤتمر الأطراف، المقرر عقده في عام ٢٠١٤.

١٥ - ولأول مرة يتعهد عدد من البلدان النامية، بما في ذلك الهند وعدة بلدان أفريقية، بتقديم أموال إضافية علاوة على الأنصبة الأساسية المقررة عليها تجاه عمل الاتفاقية. وأطلق الاجتماع نداء حيدر أباد لأبطال التنوع البيولوجي، الذي يقبل التعهدات من الحكومات والمنظمات دعما للخطة الاستراتيجية. وقد تعهدت حكومة الهند بدفع أكثر من ٥٠ مليون دولار في سياق تلك المبادرة. وقُدّم إلى مرفق البيئة العالمية لأول مرة تقييم للموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات البلدان النامية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. وتم اتخاذ عدد من القرارات بغية تعزيز الدعم العملي للأطراف. وعلى سبيل المثال، أسست الاتفاقية، بالاشتراك مع مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، منتدى جديدا على الإنترنت للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، كي يوفر معلومات مركزة يسهل الحصول عليها، مثل أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية وأدوات التعلم. ووافق الاجتماع على اتخاذ عدد من التدابير لتشجيع القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مثل الأعمال التجارية والمنظمات الإنمائية، على دمج أهداف التنوع البيولوجي في خططها وبرامجها.

١٦ - ومثل التنوع البيولوجي البحري أحد مجالات التركيز الرئيسية الأخرى. ولأغراض الوفاء بالهدف المتعلق بكفالة حماية نسبة ١٠ في المائة من المناطق البحرية بحلول عام ٢٠٢٠، من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، قرر الاجتماع تجميع قائمة متنوعة من المناطق البحرية ذات الأهمية البيولوجية أو الإيكولوجية؛ على أن تجال القائمة إلى الجمعية العامة، لتنظر فيها الآليات المرتبطة باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ونادت دعت الأطراف في الاتفاقية

٢٢ - السيدة ماين سانتشا (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ): عرضت، في إطار البند الفرعي (و)، تقرير الأمين التنفيذي للاتفاقية عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، المعقود في ديربان، جنوب أفريقيا، في عام ٢٠١١، الوارد في الفصل الأول من الوثيقة A/67/295. وقد أكد المؤتمر أن فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو ستبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وأكد أيضا التعهدات المتعلقة بالتخفيف بموجب الاتفاقية، التي قطعها ٨٩ بلدا من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وحددت الحكومات مسارا صوب إطار قانوني مستقبلي للمناخ، يكون قابلا للتطبيق على الجميع. وتحسن بشكل كبير الهيكل الأساسي اللازم لدعم البلدان النامية في ظل نظام مناخي يعمل بالكامل. ولعل الأهم هو توجيه رسالة قوية بشأن رفع مستوى الطموح إلى أكثر من ذلك. وستتاح للحكومات، في المؤتمر المقبل المعني بتغير المناخ، المقرر عقده في الدوحة، في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الفرصة لاعتماد فترة الالتزام الثانية وكفالة تنفيذها؛ وتحديد كيفية تنفيذ الالتزام بشأن تقديم الدعم المالي إلى البلدان النامية؛ واتخاذ الخطوات اللازمة للمضي قدما نحو إبرام اتفاق شامل بحلول عام ٢٠١٥.

٢٣ - السيدة تومي (لبنان): قالت إن حكومتها تشيد بوجه خاص بالتقرير المتعلق ببقعة النفط على شواطئ لبنان. ومن المهم تحديد حجم الضرر البيئي الذي حدث وقياس تكلفة التعويضات.

٢٤ - الرئيس: دعا اللجنة إلى الشروع في مناقشة عامة بشأن البند.

٢٥ - السيد غودارد (بربادوس): تحدث نيابة عن الجماعة الكاريبية فقال إن ازدياد تواتر وشدة الظواهر الجوية العنيفة في المنطقة يبعث على الانزعاج ويزيل جميع الشكوك بشأن

١٩ - السيد تشينجي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة): تحدث نيابة عن المدير التنفيذي للبرنامج، فعرض، في إطار البند الفرعي (ز)، تقرير مجلس الإدارة عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة، المعقودة في نيروبي، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢ (A/67/25) وسلط الضوء على أبرز النقاط فيه.

٢٠ - وعرض تقرير الأمين العام عن بقعة النفط على الشواطئ اللبنانية (A/67/341)، فقال إن التقرير استعرض قيمة تجربة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وفقا للفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٦٦، من ناحية تحديد الأضرار البيئية في مثل حالة هذه البقعة النفطية، وذلك فيما يتعلق بتقييم الضرر وتحديد حجمه، وتحديد مبلغ التعويضات المستحقة في هذا الصدد.

٢١ - وانتقل إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة فوجه انتباه اللجنة إلى الفقرة ٨٨، التي دعت الجمعية إلى اتخاذ قرار يقضي بتعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتطويره، والفقرة ٢٢٦، التي تدعو الدول الأعضاء إلى تعيين هيئة من بينها كي تتخذ أية خطوات لازمة لتفعيل الإطار بالكامل. ويعمل برنامج البيئة، بموجب الوثيقة الختامية للمؤتمر، على تعزيز الشراكات مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمعات المدنية والسلطات المحلية والأعمال التجارية. ويتمثل أحد المجالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات بوجه خاص في عملية تقديم التقارير عن استدامة الأداء، المشار إليها في الفقرة ٤٧ من الوثيقة الختامية. وتشكلت بالتعاون مع برنامج البيئة، مبادرة الإبلاغ العالمية، واجتمعت مجموعة من أصدقاء الفقرة ٤٧ من أجل تعزيز التعاون بين الحكومات. ويعمل برنامج البيئة مع شركاء آخرين للأمم المتحدة على الاستفادة من الخدمات الاستشارية المتاحة بشأن الاقتصاد الأخضر، وفقا للفقرة ٦٦ من الوثيقة الختامية.

احتمالات حدوث نتائج كارثية لتغير المناخ أو تجنب حدوثها.

٢٧ - وتتطلب التنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي وحماية المنطقة اتخاذ نهج متكامل يشمل جميع الأطراف المؤثرة ذات الصلة. ولتأسيس مفوضية البحر الكاريبي أهمية قصوى لإحراز مزيد من التقدم، ويتطلب ذلك دعم المجتمع الدولي عبر التمويل والدعم التقني وبناء القدرات. وبينما يمثل وضع أهداف التنمية المستدامة العالمية وسيلة لتنفيذ عمل يتسم بالتركيز والتماسك، يجب أن تكون الأهداف ذات منطلقات علمية وترتكز إلى الأدلة، وأن يجري تحديدها من خلال عملية تقنية نشطة. ويجب أن يستند الإطار الجديد إلى الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، ويشمل مجالات مختلفة مثل المحيطات والأمن الغذائي والضمان الاجتماعي والطاقة. وستؤدي الجماعة الكاريبية دورا نشطا في كفالة أخذ منظور الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاعتبار، حيث يرغب عدد من الدول في العمل في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، الذي يجب تشكيله في أسرع وقت ممكن.

٢٨ - ومن الضروري وضع تدابير أوسع نطاقا لتكملة الناتج المحلي الاجمالي عند تقييم التقدم المحرز في المجال الإنمائي. وينبغي، تحقيقا لتلك الغاية، أن يكون عمل اللجنة الإحصائية مفتوحا ويتسم بالشفافية، من أجل كفالة أخذ مصالح جميع الدول الأعضاء بعين الاعتبار. وكان من دواعي سرور الجماعة الكاريبية أن نلاحظ أن المبادئ الرئيسية التي توفر الإرشاد للجهود المبذولة لتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، قد انعكست في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠. وستشارك الجماعة مشاركة بناءة من أجل تأسيس منتدى سياسي حكومي دولي رفيع المستوى وذو سمة عالمية، ليتيح إمكانية المتابعة واستعراض التقدم المحرز تجاه تحقيق التنمية المستدامة والالتزامات الواردة في برنامج عمل بربادوس

ارتباط هذه الظواهر بتغير المناخ. وقد لحقت بمنطقة البحر الكاريبي أضرار كبيرة جراء إعصار ساندي، حيث فقد ٧٠ شخصا حياتهم، ودمرت آلاف المنازل و تحطمت الهياكل الأساسية، التي قدرت خسائرها بما يصل إلى ٣٠٠ مليون دولار، بعد سنة واحدة من إعصار آيرين.

٢٦ - والناس الأشد تضررا من هذه الأحداث هم أقل الفئات إسهاما في تغير المناخ، حيث تشير التقديرات إلى أن التكلفة الاقتصادية لتغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية قد تصل إلى ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام بحلول عام ٢٠٢٥، و ٣٩ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. والأرجح أنها تقديرات متحفظة، أجريت قبل الحصول على النتائج المتعلقة بتسارع ارتفاع مستوى سطح البحر. ويجب وضع تغير المناخ في صدارة جدول الأعمال العالمي، وأن يسود المفاوضات الجارية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إحساس جديد بالضرورة الملحة والتفاوض. وينبغي أن تمنح الأولوية في الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والدورة الثامنة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (مؤتمر الدوحة المعني بتغير المناخ)، لكفالة قدرة العالم على الوفاء بالأهداف المتفق عليها عالميا، في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تنفيذ فترة التزام ثانية بموجب القانون في إطار بروتوكول كيوتو؛ وأن تتوصل الأطراف إلى اتفاق بشأن نطاق وطرائق الاستعراض المتعلق بهدف تحديد ارتفاع درجات الحرارة بدرجتين مئويتين، بغرض تعزيز الالتزام بوضع حد يقل كثيرا عن ١,٥ درجة؛ وإنشاء آلية لمعالجة مسألة الخسائر والأضرار الناتجة عن تغير المناخ؛ ورفع مستوى التزامات البلدان المتقدمة النمو إلى ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠؛ وسد الفجوة بينها وبين طموحات التخفيف المحددة لما قبل عام ٢٠٢٠، من خلال بذل جهود حقيقية للتقليل من

٣٢ - وتظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبخاصة مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة، هي المنتدى الرئيسي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وجهود مكافحة تغير المناخ. ومن هنا تأتي ضرورة كفالة نجاح مؤتمر الدوحة المعني بتغير المناخ، وتنفيذ الالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات السابقة، ولا سيما اعتماد فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو. ولا يقبل أن تنسحب أية دولة من البروتوكول. ولذلك تدعو المجموعة الدول الأطراف التي اختارت عدم الانضمام إلى فترة الالتزام الثانية إلى أن تعكس ذلك القرار. ويتطلب سد النقص في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٠ زيادة التمويل بشكل مضطرب، ليصل إلى ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠.

٣٣ - ونظرا إلى أهمية الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة، ترحب المجموعة بانعقاد أسبوع الاستدامة في أبو ظبي، المقرر عقده في الفترة من ١٣ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، والذي سيشمل الدورة الثالثة للجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، واجتماع القمة العالمي لطاقة المستقبل لعام ٢٠١٣.

٣٤ - والمنطقة العربية عرضة التصحر بوجه خاص، مما يهدد الزراعة وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وينبغي أن يتبنى المجتمع الدولي نهجا شاملا تجاه مكافحة التصحر، ويرفع درجة الوعي بهذه المسألة ويبني القدرات الوطنية ويدعم نقل التكنولوجيا من أجل ذلك. ويتعين عليه تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، من خلال توفير الموارد اللازمة لمشاريع مكافحة التصحر في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان العربية.

٣٥ - وعلى المجتمع الدولي واجب حماية حقوق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، ولا سيما الشعب الفلسطيني

واستراتيجية موريشيوس، ضمن أشياء أخرى. والجماعة ملتزمة أيضا بتعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفيما يتعلق بالمؤتمر الدولي الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في عام ٢٠١٤، تؤيد الجماعة مشروع قرار مجموعة ٧٧ والصين تأييدا كاملا. ويجب أن تتضمن العملية التحضيرية تقييما دقيقا لاحتياجات سد الثغرات في عملية التنفيذ ومجابهة التحديات الجديدة والناشئة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولذا فهي تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي. ويتطلب تعزيز الدعم أن يعلن عام ٢٠١٤ سنة دولية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٩ - ويهدد الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد الجدوى الاقتصادية، إذ لن تتحقق التنمية المستدامة أو يجرز تقدم تجاه بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية إذا كانت أسواق السلع الأساسية هي المحرك للثروات الاقتصادية. ولذلك السبب، تؤيد الجماعة الكاربيية مبادرة الطاقة المستدامة للجميع تأييدا كاملا، وتأمل في أن تحظى بالموافقة في عام ٢٠١٢.

٣٠ - السيد إدريس فرج الله حسن (السودان): تحدث نيابة عن مجموعة الدول العربية فقال إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة أعاد تأكيد مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة في ذات الوقت، وشدد على ضرورة اتخاذ نهج أكثر شمولاً تجاه مشاكل العالم، وبخاصة القضاء على الجوع. ولذلك تثير القلق محاولات البلدان المتقدمة النمو المتزايدة للتوصل من التزاماتها الاقتصادية والاجتماعية.

٣١ - وأعرب المتحدث عن ترحيب المجموعة بتقرير الأمين العام بشأن الخيارات المتاحة لإنشاء آلية تيسير تساعد على تطوير التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئياً ونقلها ونشرها (A/ 67/348)، ولا سيما التوصية بإنشاء فريق عامل تحضيرى حكومي دولي.

٣٨ - ويتمثل أحد الأهداف الهامة في وضع إطار يمكن البلدان النامية من تحقيق طفرة في مجال التكنولوجيا. وينبغي أن يسفر نقل التكنولوجيا في نهاية المطاف عن تعزيز قدرات البلدان النامية وأن يساعدها في جهودها الرامية لتلبية ركائز التنمية المستدامة الثلاث. وسيكون إنشاء آلية تمويل صالحة للتفعيل خطوة هامة وتخلصنا من النهج السابق الذي عجز عن الوفاء بالوعود المثلى، لكن يجب أن تُعكس أولويات البلدان النامية بشكل مناسب. ويتعين، في ضوء المشهد الاقتصادي الراهن، إيجاد طرائق تمويل مبتكرة، على أن يستمر تنفيذ الالتزامات على أساس المسؤوليات المشتركة والمتبينة. وبناء الثقة أمر حيوي من أجل إحراز تقدم سلس، ويمكن لنتائج المداولات أن تكون من التدابير الهامة في ذلك الصدد، وينبغي أن تعزز عملية متابعة مؤتمر ريو+٢٠ والعمليات المرتبطة به.

٣٩ - السيد بن مهدي (الجزائر): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن التنمية المستدامة توفر الإطار اللازم لمعالجة التنمية الاقتصادية ذات الأوجه المتعددة، لكن ينبغي تعزيزها وعدم السماح بمناقشة مبادئها الأساسية أو التراجع عنها. ومن الضروري اتخاذ نهج متكامل وأكثر شمولاً وأن يكون من الأولويات. ومن واجب الجمعية العامة أن تعمل على إطلاق عملية متابعة مؤتمر ريو+٢٠ بنجاح وعلى وجه السرعة، وأن تكفل التمثيل المتوازن للبلدان النامية، والتنفيذ الكامل والفعال للنتائج، وتوفير الموارد المناسبة للبلدان النامية. ويتعين على الشركاء في التنمية توفير مزيد من الموارد المالية الجديدة، وكفالة نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وسرعة التنفيذ الكامل للإجراءات. وتؤدي اللجان الإقليمية دوراً داعماً رئيسياً في ذلك الصدد.

٤٠ - ولا يمثل تغير المناخ تهديداً لمستقبل البلدان النامية فحسب، بل ويهدد وجودها نفسه. وأعرب المتحدث عن تطلع المجموعة إلى الحصول على نتائج ناجحة وشاملة في

والشعب العربي السوري في الجولان المحتل. وقد اشتملت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة التزاماً بإزالة العقبات التي تعترض الأعمال الكاملة لحق تقرير المصير للشعوب التي تعيش تحت نير الاحتلال الأجنبي، الذي لا يزال يؤثر سلباً على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وعلى بيئتها كذلك، ولا ينسجم مع كرامة الإنسان وقيمه.

٣٦ - وأحاطت المجموعة علماً بتقرير الأمين العام عن البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية (A/67/341). ويجب على اللجنة أن تولي ذلك الموضوع ما يستحق من اهتمام. وأظهر التقرير أن إسرائيل تجاهلت عن عمد قرارات الجمعية العامة المتكررة التي تطلب إليها تحمل المسؤولية عن التعويض الفوري والملائم للحكومتين اللبنانية والسورية. وقد تعثرت جهود تلك البلدان لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، جراء الكارثة البيئية الناجمة عن عدوان إسرائيل الهمجي على محطة جية لتوليد الطاقة الكهربائية في لبنان، في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

٣٧ - السيد خان (إندونيسيا): تحدث باسم رابطة دول جنوب شرق آسيا قائلاً إن إنجازات ريو تشكل أساساً متيناً لمواصلة اتخاذ إجراءات ملموسة ولتوفير الدعم الكامل من قبل المجتمع الدولي بأسره. وفيما يختص بنتائج ريو+٢٠، لا بد أن تجسد الأهداف الإنمائية للألفية المعالجة المتكاملة والمتوازنة لركائز التنمية المستدامة الثلاث، وأن تعالج عدم المساواة. وينبغي أن يؤدي المنتدى السياسي الرفيع المستوى إلى الوفاء بالتزامات التنمية المستدامة وأن يساهم في إصلاح ذراع الأمم المتحدة الإنمائية الرئيسية. ويشكل توفير التمويل المناسب ونقل التكنولوجيا عنصرين أساسيين لتحقيق التنمية المستدامة، لكنه لا يزال غير محدد. ومن الضروري أن تكون توقعات نتائج عمل الفريق العامل المعني بالتمويل وجهود منظومة الأمم المتحدة واضحة، من أجل إنشاء آلية لتعزيز تطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها ونشرها.

التوقيت للالتزامات الإنمائية، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا.

٤٢ - وقد تراكمت أخطار الكوارث بوتيرة أسرع من النمو الاقتصادي خلال السنوات العشر الأخيرة. وبينما كشف استعراض منتصف المدة لإطار عمل هيوغو عن إحراز تقدم تجاه تعزيز القدرة على الصمود، فإن نظم إدارة المخاطر واتخاذ القرارات الوطنية والدولية الهامة الأخرى تحتاج إلى مزيد من التطوير، بما في ذلك حصر الخسائر الناجمة عن الكوارث وعمل النماذج المتكاملة للمخاطر، بغرض دعم التخطيط للتنمية والاستثمار. ولا تزال المجموعة تؤيد الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وسياستها الإرشادية وعمليات التنسيق اللاحقة تأييدا كاملا.

٤٣ - السيدة دانيال (ناورو): تحدثت باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية، فقالت إن إعصار ساندي أتاح فرصة سانحة للتمعن في تغير المناخ، وأن عزوف الناس عن مغادرة منازلهم يرمز إلى المعركة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية مع ارتفاع مستوى سطح البحر. ولا ينبغي نسيان مخنة هذه البلدان على الرغم من بعدها عن الأضواء ووسائل الإعلام، ويتعين أن تحصل على الموارد التي تحتاجها من أجل التكيف مع تغير المناخ، والتي تعينها على الانتعاش عقب الكوارث. وسيوجه المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية والسنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر لها عام ٢٠١٤، الانتباه إلى التحديات التي تواجهها تلك الدول، وسيتيح المؤتمر فرصة سانحة لإعادة التفكير في كيفية لتلبية احتياجاتها الخاصة ومعالجة قابليتها للتأثر بشكل فعال.

٤٤ - ولا يزال كثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية بعيدا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نحو شامل، وتتفاوت درجات التقدم المحرز فيما بينها. وينبغي أن تلي

مؤتمر الدوحة المعني بتغير المناخ، وحث على التنفيذ الكامل لمنهج ديريان للعمل المعزز، وعلى الربط المتوازن بين تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها ووسائل التنفيذ. وتتطلب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تجديد الالتزامات واتخاذ إجراءات عاجلة من قبل الدول الأعضاء، بدعم من منظومة الأمم المتحدة وجميع الأطراف المؤثرة، من أجل كفالة تخلص العالم من تدهور التربة. ومن الضروري تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنسيق رصد تدهور التربة واستصلاح الأراضي المتدهورة وفقا للأولويات الوطنية وظروف البلدان واستراتيجياتها الإنمائية. ويهدد الاستخدام غير المستدام للتنوع البيولوجي أيضا بزيادة الفقر وتقويض التنمية، ويستدعي ذلك تعزيز تدابير الوقاية وتنفيذ السياسات ذات الصلة. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو في ذلك الصدد، أن تسهم في تنفيذ إعلان حيدر أباد بشأن التنوع البيولوجي، المعلن عنه في الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في حيدر أباد.

٤١ - وأعرب المتحدث عن التزام المجموعة بصفة خاصة بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد، فهي عرضة للتأثر بتغير المناخ بصورة حادة وحرحة وتحتاج إلى المزيد من المساعدة العاجلة في مجال تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، وإلى دعم مستمر من منظومة الأمم المتحدة في سبيل التغلب على تحديات التنمية المستدامة الناشئة، وعقد المؤتمر الدولي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، في عام ٢٠١٤. وأفريقيا أيضا قابلة للتأثر بتغير المناخ ولا تزال التنمية المستدامة فيها بعيدة المنال. وتزداد حالتها سوءا بسبب استمرار نقص التنوع البيولوجي والتصحر وتدهور التربة والجفاف المستمر، ولا سيما في القرن الأفريقي ومناطق الساحل. ومن الضروري أن يكفل المجتمع الدولي التنفيذ الكامل والجيد

والتعاون مع الشركاء. وينبغي أن تتقدم عملية متابعة مؤتمر ريو+٢٠ والخطط الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ بشكل متنسق ومتناسك ومنسق، كي تنهياً الساحة للحوكمة العالمية وجهود القضاء على الفقر والتنمية المستدامة. ولا تزال هناك احتياجات غير ملباة، مثل الحصول على خدمات الصحة والتعليم، وفرص العمالة والعمل اللائق، وتعزيز المساواة بين الجنسين. ويتعين أن يعكس الإطار الجديد تطلعات الفئات الأشد فقراً، ويتضمن المسائل الهامة التي أدرجت في إعلان الألفية وأسقطت من الأهداف الإنمائية للألفية، ويقود الطريق إلى تأسيس شراكات جديدة.

٤٧ - وينبغي الارتقاء بأهداف التنمية المستدامة دون الانتقاص من الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيق تكاملها مع الخطط الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن تعالج أهداف التنمية المستدامة التحديات العالمية الرئيسية وتعزز التنمية المستدامة لجميع البلدان، وأن تغطي بالكامل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة بصورة متوازنة ومتآزرة، مع إمكانية ربطها بأهداف ومؤشرات محددة. ومن الضروري أن تكون أهداف التنمية المستدامة قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي، لكن تسمح باتخاذ نهج متباينة في ما بين البلدان وفي داخلها. ويتطلب تحسين الإطار الحالي عملاً جماعياً، وينبغي أن يكون شاملاً وتشترك فيه جميع الأطراف المؤثرة وينطوي على وشائج قوية لربط العلوم بالسياسات. لكن ينبغي أن تراعى فيه البساطة وأن يشتمل على مجموعة محدودة من أهداف عملية المنحى ويسهل توصيلها وتنفيذها.

٤٨ - لمنظمة العمل الدولية دور هام في تعزيز الجانب الاجتماعي للتنمية المستدامة الذي يُقلل من شأنه في كثير من الأحيان، عبر العمل والحماية الاجتماعية والدخل اللائق، وكلها عناصر رئيسية تسهم في تحقيق نمو مستقر وتعزز الإدماج الاجتماعي وتحد من الفقر.

الأهداف الإنمائية للألفية المنتظرة الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية كي تكون شاملة. ودعا تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أن يخرج المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية بنتائج طموحة، وإلى تجديدهم الالتزامات العالمية تجاهها وإنجاز تقدم ملموس على أرض الواقع. ويجب أن تعزز منظومة الأمم المتحدة المساعدة المقدمة للعملية التحضيرية للمؤتمر، التي يجب أن تكفل مشاركة جميع أعضاء التحالف في جميع فعاليات المؤتمر، إذا أريد له أن يكتسب أية مصداقية. ودعا التحالف الشركاء إلى تقديم التبرعات من أجل كفالة نجاح المؤتمر والسنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن تكثف جميع البلدان جهودها، بقيادة البلدان المتقدمة النمو، لتتسق مع التهديد الذي يشكله تغير المناخ على التنمية المستدامة، وأن تمنح الأولوية لطموحات تخفيف آثاره قبل عام ٢٠٢٠، وتضع خطة عمل لسد الفجوة في تلك الطموحات، وأن تتخذ في سبيل ذلك وسائل التنفيذ، وتعتمد فترة التزام ثانية طموحة وملزمة قانوناً في إطار بروتوكول كيوتو.

٤٥ - السيد زامبيتي (مراقب عن الاتحاد الأوروبي): تحدث نيابة عن البلد المنضم كرواتيا، والبلدان المرشحة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وآيسلندا وصربيا، وبلد عملية الاستقرار والارتباط والعضو المرتقب البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، فقال إن الاتحاد الأوروبي عازم على الإسهام الكامل في تنفيذ نتائج مؤتمر ريو+٢٠، الذي تتيح متابعته العديد من الفرص. غير أن النجاح يتوقف على مساهمة جميع الشركاء واشتراكهم في العمل سوياً.

٤٦ - وسيشارك الاتحاد الأوروبي مشاركة كاملة في المناقشات بشأن أهداف التنمية المستدامة، ويعمل على تعزيز قيام اقتصادات خضراء شاملة في سبيل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ويعزز السياسات ذات الصلة

الجزرية الصغيرة النامية وتعزيز وتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

٥٢ - السيد وايسليدير (كوستاريكا): تحدث باسم جماعة الخضر فقال إن التصدي الفعال لتحديات تغير المناخ والتنمية المستدامة والطاقة المتجددة والإدارة المستدامة للمياه يتطلب النظر في أوجه ترابطها. ومع أن البشر يدركون منذ وقت طويل تأثير تغير المناخ على البيئة، إلا أنه لم تتخذ إجراءات بشأنه، بينما الآثار تزداد سوءا كل عام. وينبغي أن يتحول الإدراك إلى عمل مستمر في مكافحة غازات الدفيئة. وجعل عدم القدرة على التكيف مع المخاطر الفئات الضعيفة أكثر قابلية للتأثر، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان المناطق المنخفضة.

٥٣ - وتمثل إدارة المياه عنصرا رئيسيا في التكيف مع المناخ و الربط بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية، ويتعين من ثم أن تحظى بمزيد من الاهتمام. وتتطلب الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، التي تتيح مخرجا للسلامة من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية وشؤون كوكب الأرض بصفة عامة، اتخاذ إجراءات فورية. ويجب أن تحقق أهداف التنمية المستدامة التوازن بين جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وتعالج المسائل الشاملة وتمنح الاهتمام اللازم لنتائج قابلية التأثر وشؤون الطاقة والمياه في مناقشة مسألة تغير المناخ والمداولات بشأن وضع الخطط الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، كما ينبغي الحفاظ على الزخم تجاه إبرام اتفاق بشأن المناخ العالمي أثناء مفاوضات الدوحة.

٥٤ - السيد سريير (ملديف): قال إن الأدلة لا تزال تترى مشيرة إلى وجود صلة بين تغير المناخ وأنماط الطقس غير العادية، التي توجد لها أمثلة كثيرة من الأحداث البالغة الشدة والمدمرة في جميع أنحاء العالم، وفي ملديف، في عام ٢٠١٢، على نحو ما ورد في تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير

٤٩ - وتغير المناخ أيضا موضوع هام وعالمي الأبعاد. ويتمثل التحدي المشترك في تأسيس اقتصادات خفيفة الانبعاثات، واستخدام الإجراءات المتعلقة بالمناخ بمثابة عامل حفز للتنمية المستدامة، مما يستدعي تنفيذ منهج ديربان للعمل المعزز بشكل كامل. ويجب أن يكون مؤتمر الدوحة المعني بتغير المناخ امتدادا للنجاح المحرز في السنوات السابقة، وأن يمهد الطريق لإبرام اتفاق عالمي مفرد وشامل وملزم قانونا وقابل للتطبيق على جميع الأطراف، بحلول عام ٢٠١٥. ومن الضروري سد الفجوة في الطموحات من أجل البقاء في المسار تجاه تحقيق الهدف المتعلق بالإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة في حدود درجتين مئويتين، وبخاصة في مرحلة الانتقال إلى الصك الجديد الملزم قانونا.

٥٠ - وأعرب المتحدث عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالنتائج الناجحة للمؤتمر المعني بالتنوع البيولوجي، المعقود في حيدر أباد، قائلا إن الاتحاد لا يزال ملتزما بزيادة الموارد المالية والبشرية والتقنية زيادة كبيرة من جميع المصادر الممكنة، بما في ذلك استحداث آليات مالية مبتكرة لأغراض التنوع البيولوجي. وينبغي أن يكون ذلك الأمر متوازنا مع التنفيذ الفعال لاتفاقية التنوع البيولوجي، قياسا إلى خط أساس معمول به وإطار لتقديم التقارير.

٥١ - ويعمل الاتحاد الأوروبي على تعميم الحد من مخاطر الكوارث و التكيف مع تغير المناخ على نطاق السياسات والأدوات المالية. ومن الأشياء المحورية في مجالي المعونة الإنسانية والتعاون الإنمائي توفير الدعم لاستراتيجيات الشركاء المتعلقة بالقدرة على الصمود وتحقيق تكامل نتائج البحوث ومعالجة جوانب الضعف الهيكلية. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى التفاوض بشأن طرائق المؤتمر المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ويتوقع أن تتسم العملية التحضيرية بالتركيز والكفاءة والفعالية، وأن تؤدي إلى نجاح المؤتمر في عام ٢٠١٤، بغرض استيفاء الاحتياجات الخاصة للدول

الاستدامة البيئية، جراء عدد من التحديات المشتركة فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالرغم من ذلك، تعمل الحكومة، بالتعاون مع الأطراف المؤثرة وبمساعدة من الأمم المتحدة، على صياغة إطار لإرشاد البلد كي يحقق تلك الأهداف في الوقت المناسب. إلا أن العمل سيستمر لا محالة إلى ما بعد عام ٢٠١٥. ورحب المتحدث بمبادرة أهداف التنمية المستدامة، قائلا إن نجاحها يتوقف على الإرادة السياسية للأطراف المؤثرة. وأضاف أنه ينبغي أن تغطي تلك الأهداف أنماط الاستهلاك، وتعزز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وموارد المياه والطاقة المتجددة، وأن تكون قابلة للتطبيق على جميع البلدان.

٥٧ - السيد ماكسيميتشيف (الاتحاد الروسي): قال إن تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ سيكون عاملا رئيسيا في توحيد الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع جدول أعمال إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. ويتعين في ذلك الصدد، منح الأولوية لتطوير أهداف التنمية المستدامة على المستوى الحكومي الدولي واتخاذ قرار فوري، شريطة أن يكون عادلا وواقعيا في ذات الوقت، بشأن تشكيل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ومن المهم أيضا تحديد الطرائق المثلى للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، لكن المهم بوجه خاص أيضا هو كفالة أن يعزز تأسيسه البنية الحالية ويكفل الاستعاضة بالكامل عن لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، ويعزز بذلك القدرة على كفالة التوازن في تحقيق التكامل بين ركائز التنمية المستدامة الثلاث. ورحب المتحدث بتعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ووضع جدول أعمال عالمي للبيئة، وتعزيز التنمية المستدامة بيئيا والتنوعية بحالة النظم الإيكولوجية، قائلا إن كفالة السمة العالمية في عضوية مجلس إدارته ستعزز الرقابة.

٥٨ - وينبغي أن يؤخذ منهاج عمل ديربان للعمل المعزز في الاعتبار عند تأسيس نظام للتعاون الدولي بشأن المناخ بعد

المناخ. وقد تحدثت ملديف عن أخطار تغير المناخ قبل ٢٥ سنة تقريبا، وها هي الآن تتحول إلى قضية عالمية. ونظرا إلى أن ملديف من البلدان الأكثر قابلية للتأثر، على الرغم من أن تركيز غازات الدفيئة فيها يمثل أقل من ٠,٠١ في المائة من الانبعاثات العالمية، فهي تواجه تغير المناخ باعتباره مسألة تتعلق ببقائها وأمنها. وقد التزمت الحكومة، في ذلك الصدد، بتحقيق اقتصاد خفيض الكربون، وتهدف إلى أن تكون الطاقة المستخدمة مزيجا من الطاقة الشمسية، بنسبة ٦٠ في المائة، والطاقة المستخرجة من الرياح والكتلة الحيوية، بنسبة ٤٠ في المائة، بدون أن تزيد التكلفة للمستهلكين، وأعدت خطة استثمار ذات خمس سنوات لتحقيق تلك الغاية، فضلا عن نظام للاستيراد بغرض تشجيع استخدام السيارات الكهربائية. وقد قضت ملديف بالفعل على مركبات الكلوروفلوروكربون، ويتوقع أن تكون أول بلد يتخلص تدريجيا من مركبات الهيدروكلوروفلوروكربون. لكنها تحتاج إلى المساعدة ونقل المعارف من المجتمع الدولي.

٥٥ - ومن الضروري اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز المكاسب، ووضع أهداف مستقبلية تتماشى مع هدف الإبقاء على ارتفاع درجة الحرارة في حدود درجتين مئويتين. ويمكن تحقيق الأهداف المتعلقة بغازات الدفيئة والطاقة الخضراء عن طريق تنفيذ ما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والقيام فورا باعتماد وتنفيذ فترة الالتزام الثانية في إطار بروتوكول كيوتو. وأعرب المتحدث عن ترحيب ملديف بزيادة التركيز على بلدان المناطق المنخفضة في إطار الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ ومبادرة المحيطات المستدامة، اللتان يؤمل أن تشكلا منطلقا للتعاون فيما بين الأطراف ذات المصلحة على الصعيد العالمي والتعجيل بتحقيق الأهداف المشتركة.

٥٦ - ومع أن ملديف قد حققت خمسة من الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية، فهي تتقدم ببطء نسبي تجاه تحقيق

فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٢ - ومن الضروري أيضا تحديد شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية، من أجل تحسين إدارة شؤون التنمية المستدامة. ويتعين التركيز على توضيح مهام منظومة الأمم المتحدة وأدوارها ومسؤولياتها وتحسين فعاليتها. وينبغي منح الأولوية للمسائل ذات الصلة والعملية، بما في ذلك استعراض التقدم المحرز تجاه أهداف التنمية المستدامة ومتابعة توفير التمويل من أجل التنمية المستدامة وتجنب السطحية والازدواجية في المناقشات. ويتعين تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بغرض كفاءة السمة العالمية في عضوية مجلس إدارته، وتوفير موارد مالية مأمونة ومستقرة ومناسبة له، وكفاءة التنسيق فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير موارد من مصادر مختلفة، وكفاءة استخدامها بكفاءة وفعالية قدر الإمكان. وينبغي أن تستشرف المناقشات المستقبل وتكون واقعية، وأن تعكس المشهد الإنمائي المتغير في نهاية المطاف. ولنقل التكنولوجيا وبناء القدرات أيضا أهمية حاسمة، ولذا سيكون تقديم تقرير بشأن تشكيل آلية لتيسيرهما موضع ترحيب، لكن من الضروري تحقيق نتائج ملموسة في نهاية المطاف.

٦٣ - السيد **المجري** (ليبيا): قال إن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أبرزت أهمية تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، الذي تصدى للتحديات الحالية والمستقبلية بشكل متنسق وفعال وقام بسد الثغرات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة بكفاءة. وأعرب عن تأكيد وفده لأهمية الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الرئيسية للمناقشة واتخاذ القرارات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه الهيئة الرئيسية لإجراء الاستعراضات الاقتصادية والاجتماعية للسياسات.

عام ٢٠١٢، حيث يتطلب النجاح في تطبيق ذلك النظام مشاركة جميع الدول الأعضاء وفق قدراتها الذاتية ومدى تأثيرها على المناخ. ويجب أن يقر مؤتمر الدوحة المعني بتغير المناخ برنامج عمل واضح المعالم تجاه اعتماد اتفاق عالمي لما بعد بروتوكول كيوتو، بحلول عام ٢٠١٥.

٥٩ - وأعرب المتحدث عن التزام الاتحاد الروسي بتنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا في سبيل دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، ودعا إلى تنفيذ برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، وإلى التعاون البناء مع الشركاء لتحديد طرائق فعالة للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في عام ٢٠١٤.

تولى السيد **إسلام** (بنغلاديش)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.

٦٠ - السيد **سول** **كيونغ هون** (جمهورية كوريا): أعرب عن ضرورة اتخاذ تدابير متسقة ومنسقة للمتابعة وتحقيق تقدم ملموس من أجل اغتنام الفرصة التاريخية التي أتاحتها مؤتمر ريو+٢٠، وهي لذلك مسألة ذات أولوية. وقد أحدث التوجه نحو الاقتصاد الأخضر تغيرات هيكلية في السوق العالمية بالفعل، ومن المهم التأهب لتلك التغيرات. ولتسهيل عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، شجعت المؤسسة العالمية للنمو الأخضر قيام شراكات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والقطاعات العام والخاص.

٦١ - وينبغي أن تشمل أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل ومتسق ركائز التنمية المستدامة الثلاث، وأن تكون مبنية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتشكل جوهر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتمثل بذلك ضمانا حاسمة لوضع خطة واحد ومتناسكة. ويجب أن تكون تلك العملية شاملة وشفافة، وتكفل مشاركة جميع الدول الأعضاء والأطراف المؤثرة. ومن المهم جدا عدم التواني في تشكيل

- ٦٤ - وقال إن بلدان كثيرة تواجه صعوبات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في أفريقيا. ويجب أن يبذل المجتمع الدولي جهودا متضافرة لتنفيذ الالتزامات المعلن عنها في مؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويثير التصحر القلق بصفة خاصة، ويشمل ذلك بلده الذى شارك بفعالية في اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وتعاون مع دول الجوار لمعالجة هذه القضية.
- ٦٥ - وفي ضوء الضرورة الملحة للتصدي لتغير المناخ والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، أعرب عن أمل وفده في أن يتوصل مؤتمر الدوحة المعني بتغير المناخ إلى اتفاق شامل بشأن جميع المسائل المطروحة. ويجب على جميع الأطراف المؤثرة ذات الصلة اتخاذ إجراءات لتنفيذ إطار عمل هيوغو، والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠، وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي.
- ٦٦ - وأعرب عن ترحيب وفده بنتائج الاجتماع الحادي عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عقد مؤخرا في حيدر اباد. وأضاف أنه يجب تخصيص موارد كافية للمصادر الجديدة للطاقة ولمصادر الطاقة المتجددة، بما فيها مصادر الوقود النظيف، فضلا عن الاستخدام المستدام لمصادر الطاقة التقليدية.
- ٦٧ - السيد خليل (مصر): أعرب عن تأييده للنقطة التي أثارها ممثل السودان نيابة عن مجموعة الدول العربية، قائلا إنه يجب أن تتخذ اللجنة إجراءات ملموسة لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ومن المهم بصفة خاصة تشكيل فريق عامل حكومي دولي مفتوح باب العضوية من أجل وضع أهداف التنمية المستدامة؛ وفريق عامل معني بدراسة خيارات تمويل التنمية المستدامة؛ ومنتدى سياسي رفيع المستوى ليحل محل لجنة التنمية المستدامة؛ وآلية تيسير لتعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئيا ونظيفة ونقلها ونشرها.
- ٦٨ - ومما يثير القلق أن الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية لم يجر تشكيله بعد. ويجب بدء المفاوضات بشأن هذه المسألة بدون مزيد من التأخير. ومع أخذ ذلك الهدف في الاعتبار، أعرب المتحدث عن دعوة وفده رئيس الجمعية العامة إلى تعيين اثنين من الميسرين، أحدهما من الدول النامية والآخر من الدول المتقدمة النمو. ويجب أيضا أن يبدأ العمل في أقرب وقت ممكن كل من الفريق العامل المعني بدراسة خيارات تمويل التنمية المستدامة وآلية التيسير المعنية بتعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئيا ونظيفة ونقلها ونشرها.
- ٦٩ - وقد أثرت انعكاسات تغير المناخ على الكرة الأرضية بأسرها، بما في ذلك نيويورك، التي ضربها مؤخرا إعصار ساندي. ولا يقل تغير المناخ في خطورته عن الأسلحة النووية، بينما هو تهديد وشيك أكثر منها. ولذا يجب أن ينظر إلى الانسحاب من بروتوكول كيوتو بذات المنظار الذي يُرَقب من خلاله الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.
- ٧٠ - السيد بهاتاراي (نيبال): قال إن الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ تشكل دعما لبرنامج عمل اسطنبول باعتباره خطة التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا. غير أن تنفيذها بصدق يتطلب تعزيز الدعم عبر شراكة تضم أطرافا متعددة من أصحاب المصلحة. ويجب أن يكون الهدف النهائي للتنمية المستدامة هو القضاء على الفقر، الذي سيعزز إيجاد حلول أكثر موثوقية وأبعد أثرا، وبخاصة في سياق الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. وستسهم كفاءة تعاضد ركائز التنمية المستدامة الثلاث في تحقيق ذلك الهدف على أساس مستدام وعادل. والاقتصاد

المستدامة الثلاث، وأن تشمل التعاون الوثيق بين منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على اختلافهم. وأعرب عن تلهف النرويج للمشاركة، ودعا إلى تشكيل الفريق العامل.

٧٣ - ومن الأهمية بمكان تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة بالاستعاضة عن لجنة التنمية المستدامة بمنتدى سياسي رفيع المستوى. ويجب أن يكون المنتدى أكثر فعالية، فالعضوية العالمية غير كافية في حد ذاتها: بل تحتاج إلى الولاية والأدوات من أجل تعزيز تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ على الصعيدين الوطني والدولي. ويتعين أيضا تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتخاذ خطوات لكفالة اجتماع مجلس الإدارة الجديد لأول مرة في شباط/فبراير ٢٠١٣.

٧٤ - ويمكن أن يكون لمبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع تأثير هائل على خفض الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، ولذا يحظى بالترحيب التعاون فيما بين الأمم المتحدة والبنك الدولي والقطاع الخاص في هذا المجال، نظرا إلى أن الشراكة عنصر أساسي في تحقيق أهداف الطاقة المستدامة، التي ستعم فائدتها مجالات من قبيل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتنمية الاقتصادية. والحصول على خدمات الصحة الإنجابية أمر حيوي أيضا، فيما يتعلق بكل من تعزيز التنمية وخفض معدلات الإصابة بالأمراض ومعدلات الوفيات والعجز عقب الكوارث. وفيما يتعلق بالحد من خطر الكوارث، من الضروري تعزيز تكامل أنشطة الوقاية والتأهب والتنمية، من أجل تعزيز الكفاءة وإنقاذ المزيد من الأرواح.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

الأخضر أيضا من عناصر النمو الشامل والمنصف ومن عوامل تعزيز أنماط الاستهلاك المستدام، ولا سيما في نيبال التي حبيت بموارد طبيعية ضخمة وتنوع بيولوجي مذهل.

٧١ - والتنمية المركزة على السكان ضرورية لتهيئة البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق النمو المستدام والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة، وبخاصة من خلال تمكين المرأة والشعوب الأصلية المعزولة. ويؤثر تغير المناخ بشكل غير متناسب على التنمية الاجتماعية الاقتصادية وعلى حياة الناس في أقل البلدان نموا التي تعتمد على الزراعة. وينبغي تشغيل صندوق المناخ الأخضر بكامل طاقته، نظرا إلى أن البلدان ذات الموارد الأقل والأكثر قابلية للتأثر بتغير المناخ تحتاج إلى تدابير مناسبة للتكيف والتخفيف. وفي ظل التهديدات الفعلية للتصحّر وتدهور الأراضي والجفاف، يكتسب توفير الدعم العالمي الشامل لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أهمية خاصة للتنمية المستدامة. وتعتبر الجبال وسكانها، الذين يشكلون نسبة ١٢ في المائة من سكان العالم، عرضة بوجه خاص للتأثر بتغير المناخ. ولذلك يجب دمج التنمية المستدامة للجبال بشكل كامل في أهداف التنمية المستدامة والخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. وتسعى نيبال إلى إقامة شراكات مع البلدان الجبلية بغرض تبادل الخبرات وحشد الدعم الدولي. لكن يتعين تطوير جميع الجهود الوطنية والإقليمية والشراكات العالمية، وتوجيه الاهتمام الدولي إلى المسائل التي تدرج في سياق أهداف التنمية المستدامة والخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، من أجل كفالة الاستدامة للجميع، ولا سيما الفئات الأشد ضعفا.

٧٢ - السيد بيدرسن (النرويج): قال إنه على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة يجب أن تبني على الأهداف الإنمائية للألفية وأن تكون ملموسة وقابلة للقياس، فإنها يجب أن تكون مبتكرة وعالمية وأن تدمج فيها ركائز التنمية